

ودائماً .. عمار يا مصر

مبارك .. والتنمية العمرانية الشاملة

في بداية ولاية الرئيس الأولى عقد المؤتمر القومي للسكان حيث كانت ولا زالت المشكلة السكانية هي الشغل الشاغل لسيادته.. وتفرع المؤتمر إلى لجان تخصصية (21 لجنة) تناقشت حوالي عام وصدرت توصيات المؤتمر في اجتماع برئاسة السيد الرئيس وكانت إحدى توصياته الهامة ضرورة وضع خريطة لتوزيع السكان فوق الحيز الجغرافي لمصر طبقاً لمعطيات المكان ومقوماته الاقتصادية والجيولوجية والهيدرولوجية والاجتماعية والطبوغرافية.

وتمت اجتهادات كثيرة في هذا المجال حيث كانت قد تمت دراسة سابقة للتنمية الحضرية في مرحلة سابقة حددت الحد الأقصى الاستيعابي للمراكز الحضرية القائمة. وكما هو معروف فإن كل امتداد عمراني في الوادي يكون على حساب أرض زراعية خصبة لا يمكن تعويضها بأي أراضي جديدة مستصلحة. وتآكلت مساحات كبيرة من الأراضي الزراعية المتاخمة للكثلة العمرانية للعديد من المدن والقرى في الوادي وبالرغم من العديد من مشروعات استصلاح الأراضي واستزراعها فإن إجمالي المساحة المنزرعة في مصر لم تزد نسبياً نتيجة ما ابتلعه العمران الممتد.

- وفي السنوات العشر الأخيرة بدأت معالم خريطة السكان تتشكل من خلال مشروعات التنمية العمرانية الشاملة التي قامت بها كل من وزارة التخطيط ووزارة الإسكان والمرافق (الهيئة العامة للتخطيط العمراني) فتم إعداد ومناقشة مشروع تنمية شبه جزيرة سيناء ومشروع التنمية العمرانية الشاملة ومشروع تخطيط جنوب ووسط الصعيد ومشروعات الأقاليم المختلفة. وبعد أن كان الهدف القريب هو تنمية السواحل بهدف تنمية الظهر الخلفي لها مع بعض المدن الجديدة أصبح المستهدف خلال الخطط الأربع القادمة بإذن الله (2017) نشر العمران فوق 25% من المساحة الكلية لمصر بدلاً من 4% الحالية.. واختيرت بعض المشروعات (العلاقة) لتكوين الأساس الاقتصادي للتنمية فيما حولها.. كمشاريع ترعة السلام (سيناء) ومشروع شرق التفريعة (سيناء وشرق وغرب القناة) وشمال غرب خليج السويس إقليم القناة وسيناء والبحر الأحمر وقناة توشكي وشرق العوينات "الصحراء الغربية" كما بدء في طرح مشروعات عدة للمطارات والطرق في مناطق واعدة عمرانياً سيعترب على تنفيذها الإسراع في امتدادات العمران إليها وما حولها.

ولابد أن نذكر هنا ثلاثة أمور على جانب كبير من الأهمية يذكرها الرئيس ويذكر بها المسؤولين. وهي أن هذه المشروعات العملاقة مستهدف لها أن تتشكل أساسياتها خلال الحيز الزمني حتى 2017 وبالتالي فهي تتم خلال خطط خمسية أربع، وأن هذه المشروعات في أولوياتها وأهميتها للتنمية لا يجب أن يكون تأثيرها سلبياً على مقومات الحياة وبنيتها الأساسية داخل الوادي والمراكز الحضرية والقرى القائمة وبالتالي مشروعات الارتقاء بالبنية الأساسية بالوادي قائمة وضرورية ومستمرة.. وثالث هذه الأمور وأهمها أن هدف التنمية في كل موقع هو الإنسان المصري وإيجاد فرص العمل المناسبة نوعاً وكماً لأجيال من الشباب المصري يلزم أن تتوافر لها الحياة الكريمة التي تدفعها إلى إنتاج نقابل به عالماً جديداً في القرن القادم القريب جداً تسوده المنافسة والجودة التي هيأتها الطفرة التكنولوجية